«فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل.

ومن مسائل الكسائي أيضاً جواز إضافة «حيث» إلى المفرد قياساً مستشهداً بقول الشاعر، وهو مما أنشده ابن الأعرابي:

ونطعنهم حيث الحُبَى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث ليُّ العمائمِ

وكان البصريون ينكرون على الكسائي اعتماده على الشاهد الواحد فيجعله أصلاً ويقبس عليه، ومن هذا ما قاله فيه ابن درستويه من أصحاب أبي العباس المبرد: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد النحو بذلك[1]. وذهب إلى مثل هذا أبو زيد من البصريين الذي كان يأخذ على الكسائي لقيه أعراب الحطمية وأخذه عنهم، وكأنه بهذا قد أفسد ما أخذه بالبصرة كله[2].

وقد أغفل المعنيون بتأسيس المدارس النحوية المزعومة حقيقة أن النحاة بصريين وكوفيين قد التقوا في مسائل كثيرة وتداخل علم هؤلاء بعلم أولئك، فقد وافق الكسائي البصريين في مسائل كثيرة، كما وافق الفراء البصريين في مسائل عدة؛ وسنرى ذلك عند الكلام على الفراء.

كما وافق الأخفش الكوفيين في مسائل معروفة، وكذلك كان ابن السراج في موافقاته للكوفيين، فإذا كان هذا فهل يجترىء أحدنا ويزعم أن للكوفيين «مدرسة» ودلالة «المدرسة» في كل علم معروفة، وهي في جملتها تتجاوز الخلاف على الفروع.

لقد وافق الكسائي البصريين في استبعادهم الاستشهاد بالحديث

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٣٧.

(٢) معجم الأدباء ١٣/١٨٢.